الشباب والمسألة السكانية في سورية

الدكتور عزت شاهين*

الملخص

يعدُّ هذا البحث دراسة تحليلية لذلك الرأي السائد منذ عقود إلى اليوم، المتمثل بأن النمو السكاني في البلدان النامية ومنها سورية هو العقبة الأساسية أمام التنمية، لا بل إنَّ الأزمات والمشكلات التي تعاني منها هذه البلدان في الاقتصاد والعمل والدخل والصحة والتعليم ... الخ تعود أولاً وأخيراً إلى الأعداد المتزايدة للسكان، ومن ثمَّ فإن النجاح في تحقيق التحديات الإنمائية وجني الثمار الاقتصادية محكوم بمدى القدرة على مواجهة المشكلة السكانية؛ الأمر الذي يعني مضاعفة الجهود لنشر وسائل الدعاية للإلمام بكيفية التطبيق الحديث لضبط الإنجاب، على أساس أن غياب الوعي بين الأفراد (ومن ضمنهم الشباب) بمخاطر الإنجاب المتعدد، وغياب النظرة المتبصرة بمستقبل الأولاد فضلاً عن عدم الوعي والمعرفة بكيفية استخدام وسائل تنظيم الأسرة هي السبب في استمرار المشكلة.

ولبيان هل يمثّل هذا التشخيص الواقع أم لا؟ عمدنا في بحثنا هذا إلى تناول الموضوع بالتحليل من جانبين ، نظري وميداني

* قسم علم الاجتماع ــ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ جامعة دمشق.

في الجانب النظري نُوقِشَ الموضوع وحُلِّلَ بالاستناد إلى البيانات المتوافرة عن السكان في سورية، وإلى البيانات المتوافرة أيضاً عن بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى كالبطالة وغيرها .

وفي الجانب الميداني توجهنا إلى عينة من الشباب بمجموعة أسئلة في استبيان صُمِّمَ لمعرفة مدى وجود الوعي لديهم بمخاطر التزايد السكاني ومخاطر الإنجاب المتعدد على الأسرة والمجتمع ، ومدى المعرفة بكيفية استخدام وسائل تنظيم الأسرة الخ . وحُلِّلَتِ البيانات وجرى التوصل إلى مجموعة من النتائج بهذا الخصوص .

أولاً : مشكلة البحث وتساؤلاته الأساسية:

عند الحديث عن الموقف الشائك المتعلق بالقضايا السكانية يبدو أنه من الصعب إيجاد ذلك العامل الذي يجنب الشطط، ففي ظروف التباطؤ المحلوظ لوتائر النمو الاقتصادي والاجتماعي وفي ظروف النقص في الموارد المادية والطبيعية، والنمو البطيء لمستوى الحياة، ومن أجل تسريع النمو الاقتصادي، تظهر إغراءات إلحاق المشكلات الاجتماعية كلّها بنتائج الزيادة العالية للسكان؛ لذلك يتحول الحديث عن الوضع الديموغرافي غير المناسب إلى صياغة مشكلة يقصد بها الوتيرة العالية للزيادة السكانية، الأمر الذي يعني العمل على إيقاف هذا التزايد من أجل دفع عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، لا بل إنَّ هذا التطور مرهون بحسب الرأي السائد بمواعيد تحديد النسل أو إيقافه كلياً، مختزلين بذلك أبعاد المشكلة كلها في الجانب الديموغرافي عموماً وفي عملية ضبط النمو السكاني خصوصاً من خلال ضبط الولادات لتغدو المشكلة على أنها مشكلة عدم القدرة على ضبط الإنجاب إمَّا لعدم المعرفة بكيفية استخدام وسائل تنظيم الأسرة، أو لعدم الوعي بمخاطر النمو السكاني المرتفع، أو لغياب النظرة المتبصرة بمستقبل الأولاد، أو لعدم الوعي بمخاطر الانجاب المتعدد أو الخ.

إن الجو العام للخوف من الفيض السكاني والمناقشات العنيفة غير العلمية لمشكلات هذا الفيض قد أثر في تفكير العلماء ولاسيَّما غير الاختصاصيين كالفيزيائيين والبيولوجيين وعلماء الرياضيات الذين أثروا بدورهم في هذا عندما قادهم تأثرهم بتلك الأجواء إلى المماثلة الخاطئة للزيادة السكانية مع الولادات. فالعالم الأمريكي هوئيل مثلاً أعلن بشكل مطلق أنه ليس في مقدور الإنسان الحديث كبح أو لجم سرعة الولادات، وابتكر تلك النظرية التي تقول: إنَّ البشرية ستتعرض عشرين مرة لملاقاة الكوارث العظيمة والإحباط في الحياة الاجتماعية؛ وذلك بسبب الفيض السكاني

والمتبقون من البشر سيستطيعون بعد خمسة آلاف سنة (وبعد أن يمروا بأطوار الخوف والانبعاث) أن يتعلموا كيف توجه عملية الولادات، وها هم مؤسسو نظرية الانتقال الديموغرافي ديفيس، تومبسون وغيرهم ومع اعترافهم بأهداف تخفيض الولادات والأسر متعددة الأطفال في البلدان النامية يمتنعون عن البحث المتعمق لأزمة الأسرة وحقائق الولادات المنخفضة، أي عن طابع الدراسة الأكاديمية.

إن تحليل العوامل التي تؤثر في انخفاض الولادات وخاصة في البلدان الأقل انتشاراً لتنظيم الأسرة أو حتى التي لا يوجد فيها تبيّن أن تأثير التحديث (التمدن) هو العامل الحاسم في مجموعات الدول كلّها في حين تؤثر عملية تنظيم الأسرة فقط بـ 9 2 –% في انخفاض الثابت العام للولادات. (أنتونوف، 1986 ,45) وهذا ما يظهر إخفاق نظرية سهولة توجيه الولادات، أو بشكل أدق تخفيض الولادات بمساعدة وسائل منع الحمل وتدابير تنظيم الأسرة. ولكي نتمكن من ملاحظة التوهمات في التفكير عن سهولة التحكم بعملية الولادات مقارنة بالصعوبة إعادة بناء الاقتصاد وتحت ضغط النمو السكاني والبطء في عمليات انخفاض الولادات في مسار الزوال التاريخي وغير المحدود لتعددية الأطفال يجب توضيح ماذا يقصد بالتأثير في الولادات. التحكم بالسلوك الإنجابي للأسرة أم التحكم بظروف الحياة المساعدة أو المانعة لانخفاض عدد الولادات.

أيهما أسهل؟ تغيير حاجة الأسرة لاقتناء الأطفال؟ أم تغيير ظروف الحياة؟ أو بشكل أدق ظروف ترويج الحاجة لاقتناء الأطفال؟ الطريق الأول هو الأكثر صعوبة نظراً إلى أن التأثير في ظروف ترويج الحاجة الموجودة عند الأسرة أسهل من تغيير الحاجة نفسها التي تتغيّر عند الجيل الجديد، وتبقى بشكل تقريبي غير متبدلة في كل جيل من الأزواج والأسر. وفي البلدان النامية ومنها سورية نجد دعاية وسائل ضبط النسل ومراقبته بهدف تخفيض عدد الولادات نجدها من حيث الواقع والحقيقة دعاية للوسائل المسهلة لترويج تعليمات بشأن التقليل من عدد الأطفال بين أولئك الذي لبوا

حاجاتهم في الأطفال وبين أولئك الذين لا يرغبون في إنجاب أطفال أكثر من مستوى احتياجهم. لذلك فإذا جرى السير بهذه الطريق فإن العقبة الأساسية أمام تخفيض مستوى الولادات ستكون هي نفسها الحاجة لاقتناء الأطفال.

إن الدعاية للإلمام بكيفية التطبيق الحديث لضبط النسل والنجاح في استعمال وسائله وتوفيرها للسكان لا تؤثر ولا بأي شكل في الحاجة نفسها في اقتناء الأطفال، ويبقى التفكير بالإنجاب هو الأسبق. فضلاً عن أن هذه الدعاية لضبط النسل تعمل بالجانب الحتمي فقط في لوحة انخفاض الولادات تخفيض عدد الأطفال في الأسرة وتنشيط وجود طراز الأسرة قليلة الأطفال. على هذا الشكل فإن سياسة تنظيم الأسرة هي شيء آخر تماماً وتتعارض مع السياسة الأسرية المتجهة لدعم الأسرة مع الأطفال وتعزيز نمط الحياة الأسري. (أنتونوف، 1986, 98).

إن فكرة تنظيم الأسرة وانطلاقاً من توجهاتها الإنسانية تتجه لتعزيز صحة الناس بوساطة الحفاظ على الصحة المنتجة لأفراد الأسرة كتخفيض نسبة وفيات الأطفال والمرضعات وتحسين صحة النساء بواسطة منع الإجهاض وتنظيم الحمول والخ.

إن برامج تنظيم الأسرة يجب أن تؤدي وظائفَ فضلاً عن الأهداف الديموغرافية للحكومات وأهم وظيفة يجب أن تؤديها هي وظيفة الحفاظ على هذه المؤسسة الاجتماعية التي يقوم عليها بناء المجتمع من خلال العمل على ما يضمن بقاءها واستمرارها؛ وذلك بالنظر إلى مسألة العلاقة بين عدد الأطفال في الأسرة ومجموعة الوظائف والأدوار التي تؤديها كمؤسسة وحيدة في المجتمع. وإذا كان صحيحاً وجوب تخفيض معدلات المواليد في الأسرة حتى تتم عملية المواءمة بين أعداد السكان المتزايدة والنمو الاقتصادي البطيء فإلى أي مستوى يكون ذلك، وما هو العدد الأمثل للأطفال في الأسرة الذي يحفظ بقاؤها واستمرارها؟

على أساس ذلك نرى أن النجاح في مواجهة المشكلة السكانية وتحقيق التحديات الإنمائية يرتبط بطبيعة التشخيص لعلاقة الظروف والأوضاع التي يعيشها السكان بقرارهم الإنجابي ولا نعتقد هنا أن وسائل الدعاية والترويج الإعلامي ستكون كفيلة بالتأثير في قرار الإنجاب مع انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية، ومحدودية إسهام المرأة في قوة العمل، وتدني مستوى التأهيل والتدريب، وعدم توافر فرص العمل لطالبيه والخ، وهنا يأتي دور الشباب بوصفهم أنهم هم الذين يشكلون قوة العمل والقوة البشرية وبهم تحدد نسبة الإعالة ومستوى الخصوبة وحجم الناتج المحلي والدخل القومي والمعالم الديموغرافية للمجتمع بشكل عام، وهم الشريحة السكانية الأوسع والأكبر حجماً إذْ يشكلون 42.7% من السكان في العمر 13 – 35 سنة (اتحاد شبيبة الثورة، 2006 ,9) وهم الأكثر عرضة لتحديات الصحة الإنجابية مثل الزواج المبكر وزواج الأقارب والسلوك المحفوف بالمخاطر وانتشار الأمراض المنتقلة عن طريق الجنس.

إن إدماج الشباب في التنمية وتمكينهم من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر فيهم وتوفر الظروف الملائمة لتمكينهم من التصرف وفقاً لمصلحتهم ومن خلال منطلقاتهم الذاتية، فضلاً عن أن مسائل تعليمهم وتدريبهم هي التي تُشكِّل الأساس في إبطاء قوة الاندفاع للنمو السكاني وتحقيق التحديات الإنمائية للقرن الحادي والعشرين وجني الثمار الاقتصادية التي يحققها انخفاض الخصوبة الناتج عن اضمحلال الحاجة لاقتناء الأطفال وعن توفر النظرة المتبصرة بمستقبلهم.

- فإلى أي مدى يُدْمَجُ الشباب في عملية التنمية؟
- ما واقع الشباب واحتياجاتهم غير الملباة؟
- ما اتجاهاتهم نحو قضاياهم الأساسية والقضايا المتعلقة بالسكان؟
- هل ينقصهم الوعي بطبيعة المسألة السكانية وبطبيعة المشكلات المرتبطة بها؟

- هل ينقص هؤلاء الشباب الوعي والمعرفة بكيفية وبضرورة استخدام وسائل تنظيم الأسرة؟

- ألا تتوافر لديهم النظرة المتبصرة بمستقبلهم ومستقبل أولادهم فيما بعد؟

- ألا يتوافر لديهم الوعي بمخاطر الإنجاب المتعدد؟

- ما المتاح أمام هؤلاء الشباب من خدمات الصحة الإنجابية؟

- ما المعوقات التي تحد من إمكانية هؤلاء الشباب في أدائهم لدورهم المنشود؟

- ما العامل الحاسم المؤطر لقرار الإنجاب عند هؤلاء الشباب؟

ثانياً: المقاربة التنموية الديموغرافية:

بدأ الاهتمام بالقضايا السكانية في سورية بعد صدور نتائج تعداد عام 1970 إذْ برزت إلى السطح جملة المشكلات والأزمات المتعلقة بحاجات السكان غير الملباة التعليم ــ العمل ــ السكن ــ الصحة ــ المياه... الخ؛ ولذلك صارت القضايا السكانية تشكل محوراً أساسياً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداءً من الخطة الخمسية الخامسة 1981 – 1985 التي أظهرت العلاقة المتبادلة بين العامل السكاني والتنمية الاقتصادية وحتى الخطة الخمسية العاشرة 2001 – 2005 التي سعت لإيجاد توازن بين متطلبات السكان المتنامية ومقدرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع أن الهدف الأساسي للخطط الخمسية كلّها منذ عام 1980 حتى عام 2010 كان تلبية المتطلبات النامية للسكان من رفاهية وتطور لمستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والثقافي إلا أن الواقع يقول بأن ما تحقق فعلاً كان أقل بكثير من مستوى الطموحات والأهداف، فقد اتسعت رقعة الفقر وبالتحديد فقر القدرات إذْ بقي 5.3 مليوناً من السكان يعيشون تحت خط الفقر الأعلى 30.13% من

السكان، ومن أصل هذه النسبة هناك 20% ممن يعدّون فقراء، و11.14% ممن يعانون من الفقر الشديد والذين لا يتمكنون من سد الحاجات غير الغذائية بشكل كامل (هيئة شؤون الأسرة. 2006 ,4)، كما تراجع دخل الفرد ليصل إلى 21% من وسطي دخل الفرد في العالم، و55% من وسطي دخل الفرد في الدول متوسطة النمو.

وعلى صعيد التعليم فلا تزال نسبة غير الملتحقين مرتفعة وخاصة لدى الإناث وأطفال الريف وتدلُّ على حرمان نحو أكثر من ربع أطفال سورية من التعليم الأساسي، وارتداد قسم كبير منهم ممن تسرب بشكل مبكر إلى مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة أو النكوص إلى الأمية التي ما زالت نسبتها حتى عام 2004 بحدود 19%، هذا فضلاً عن نسبة غير الملتحقين من العمر 12 سنة فأكثر التي تصل إلى أكثر من 46% على مستوى القطر ككل وفي الريف تصل إلى أكثر من 51%.

وفي التعليم الثانوي تشير البيانات إلى أن عدد الملتحقين بالتعليم الرسمي والخاص وبالتعليم المهني بأنواعه كلّها بلغ عام 2003 (410238) طالباً وطالبة بمعدل التحاق قدره 32.15% من أفراد الفئة العمرية لهذه المرحلة 33% للذكور و31.22% للإناث. أمَّا على صعيد التعليم الجامعي فقد بلغ عدد الأفراد في الفئة العمرية 18 – 23 سنة (ما يقابل مرحلة التعليم العالي) 2023345 فرداً في عام 2003 نسبة الملتحقين منهم في العام نفسه كانت 17.4%، في حين كانت هذه النسبة 20% على الصعيد العالمي و40% في الدول المتقدمة و25% في الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك عدم توافر البنية التحتية التي تشكل المدخل الأساس لتنمية رأس المال البشري فقد بقيت حصة التعليم من الموازنة العامة للدولة حتى عام 2000 دون 7%، كما أن متوسط حصة الطالب في المراحل ما قبل الجامعية كلّها قد تراجعت في العام 2004 لتغدو أقل من حصته في عام 2003 حصة طالب التعليم المهني تراجعت من 46402 ليرة عام 2003 إلى 32539 في عام 2004، كما تراجعت حصة طالب التعليم الثانوي من 15192 إلى 12042، هذا

فضلاً عن أن أكثر من 66% من أفراد القوة العاملة في عام 2002 كانوا من المستوى التعليمي ابتدائية فما دون. (تقرير التنمية البشرية، 2005 ,72).

وعلى صعيد العمل والتشغيل فقد بلغ معدل البطالة عام 2002 بين الشباب في الفئة العمرية 25 – 35 سنة 17.17%، في حين كانت نسبة الشباب بين أفراد القوة العاملة العاطلين عن العمل 78%، أمَّا العاملون فكانت الغالبية منهم تعمل في مجالات لا تتوافق مع التخصصات العلمية وهذا ما بيّنته نتائج مسح القوة العاملة الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء عام 2002، إذْ وجد أن 35% من خريجي الجامعات العاملين كانوا يعملون في مجالات لا تتوافق مع اختصاصاتهم، وأن 25% من حملة الشهادة الثانوية يمارسون أعمالاً لا تتناسب مع مؤهلاتهم، الأمر الذي يعني انخفاض الكفاءة الخارجية للتعليم؛ مما سينعكس سلباً على عملية التنمية في صيغة ظهور البطالة بين الخريجين وانخفاض مستوى الإنتاجية الوسطى للعمل.

هذه الأرقام التي تمثل جزءاً بسيطاً من الصورة العامة تدعو لإعادة طرح السؤال من جديد: هل تعدُّ الزيادة السكانية هي المسؤولة فعلاً عن هذا الوضع رغم الجهود التي تبذل منذ ثلاثة عقود إلى اليوم؟ هنا نؤكد ثانية أنه ومع عدم نكران ما للزيادة السكانية من آثار ومنعكسات سلبية في مجالات شتى، إلا أنه لا يمكن حصر المشكلات والأزمات كلّها المتعلقة بالاقتصاد والعمل والدخل والتعليم والصحة الخ بالزيادة السكانية تحديداً، فهذه مشكلة البطالة مثلاً لا ترجع (وكما هو الرأي السائد) إلى الزيادة السكانية وزيادة عدد الأفراد الجدد الداخلين إلى سوق العمل الذي يبلغ نحو 200000 ألف سنوياً بقدر ما ترجع إلى سوء التخطيط الاقتصادي، ومن ثمَّ ضعف عملية التطور واستمرار ظاهرة الركود التي تسيطر على الاقتصاد منذ سنوات. ففي العقدين السابقين تراجعت معدلات نمو عدد من الصناعات إلى ما دون معدلات نمو السكان، كما تراجعت مستويات تشغيل الطاقات الإنتاجية في العديد من تلك الصناعات، فقد تراجع

الرقم القياسي لناتج الصناعة والتعدين من 109 عام 1997 إلى 97 في عام 2002، كما تراجع الرقم القياسي للناتج الزراعي من 108 عام 1998 إلى 100 عام 2000، وكذلك الحال في قطاع البناء والتشييد. وكان من نتيجة ذلك أن انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الصفر تقريباً في عامي 2000 و2001 وإلى أكثر من ذلك بقليل من عامي 2002 و2003، كما انخفض الرقم القياسي لتكوين رأس المال بأسعار عام 2000 إذْ انخفض من 108 عام 1995 إلى 100 عام 2000. (تقرير التنمية البشرية، 2005) وكان من نتيجة ذلك كله ضعف تطور سوق العمل وانخفاض قدرة تلك السوق على استيعاب القادمين الجدد إليها وارتفاع معدل البطالة الظاهرة والمستترة. هذا فضلاً عمَّا أدى إليه تشغيل أعداد إضافية من الأشخاص في القطاع العام إذْ عَدَّتِ الحكومة أن ذلك يمكن أن يخدم أهدافاً اجتماعية كتحرير هؤلاء من البطالة والفقر، فكانت النتيجة تكدس أعدادٍ كبيرة من العمال في المؤسسات والشركات الحكومية دون حاجة فعلية إليهم جميعاً؛ مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الوسطى للعامل، ومما يكون له الأثر المباشر في انخفاض الناتج الإجمالي وانخفاض الدخول وتدني نوعية الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين وانتشار ظاهرتي الكسل والتواكل بين العاملين.

ومما زاد الطين بلة ذلك النسق البيروقراطي الطارد للاستثمار (رغم وجود القانون المحفز له) من تخلف تقانات العمل الإداري غير المحوسب إلى ضعف آليات المحاسبة والمساءلة التي تتعارض مع جذب الاستثمار وتؤذي مصالحه. هذا فضلاً عن الدور غير الإيجابي الذي يؤديه القطاع الخاص في عملية التنمية لأنه من النادر أن يستثمر في القطاعات الإنتاجية الرئيسة بل يتجه غالباً إلى المضاربات العقارية والقطاعات الهامشية في الصناعة (الشامبو والسكاكر والعلكة... والخ)، وهذا طبيعي فهو يتجه نحو القطاعات الأسهل والأوفر ربحاً والأقل مجازفة حتى صار ينظر لمن يريد أن يؤسس لصناعة وطنية حقيقية على أنه أهبل وفق تعبير أحد الباحثين. (زكريا، 1998, 813).

وعلى صعيد التعليم مجدداً فإن المشكلات التي تعتريه من حيث الالتحاق والاستيعاب والتسرب ونسبة الخريجين وكفاءتهم ومشكلات الموازنة ومشكلات الجودة وإلى آخره، لا تعود (وكما هو الرأي السائد) إلى زيادة أعداد المنتسبين بقدر ما تعود إلى طبيعة البناء الاجتماعي ومظاهره التي تشكل في تداخلاتها مثبطات ومعوقات فاعلة تحول دون تحقيق الصورة المنشودة. إذ كيف يمكن لقيم التعليم الجاد والعمل المنتج أن تسود في جو لا يحتاج أساساً إلى قيم العلم والإنتاج بل إلى قيم الشطارة وأخلاقها وتدبير الحال؟ كيف يمكن لتحسين الكفاءة والارتقاء بمستوى الأداء وزيادة الاهتمام ذاتياً أن تسود مع عدم سيادة معايير العمل للأكفأ والأجدر، أو تكافؤ الفرص أمام المتعلمين والخريجين في سوق العمل؟ كيف يمكن لقيم إتقان الاختصاص أن تسود مع ضعف الاحتمال بالحصول على فرصة عمل بهذا الاختصاص؟. إن ما ينطبق على التعليم أو البطالة يسري على المسائل كلّها المتعلقة بأوضاع السكان بشكل عام وأوضاع الشباب على وجه الخصوص، ولذلك فإن الحديث عن النمو والتزايد السكاني على أنه هو السبب في تلك المشكلات والصعوبات التي تم الحديث عنها هو أمر مجانب للصواب خاصة عندما نتناول المسألة من الناحية الديموغرافية البحتة فإننا نجد أن معظم المؤشرات الديموغرافية تشير إلى أن سورية اليوم هي على أعتاب مرحلة التوازن الإيجابي في النمو السكاني (المرحلة الثالثة من مراحل النمو بعد التوازن السلبي والنمو الانفجاري للسكان). هذه المرحلة التي تتميّز بانخفاض تدريجي في معدلات الخصب والولادة ومعدل النمو السنوي وارتفاع في متوسط سن الزواج وتغيّرات في التركيب العمري للسكان... والخ. فقد انخفض معدل النمو السنوي للسكان من 3.35% في بداية الثمانينيات إلى 2.37% عام 2005، كما انخفضت الخصوبة الكلية بمعدل 1.5 طفلاً كل عشر سنوات للفترة 1978 – 2004 وللمرأة الواحدة من أكثر من 8.3 ولادة حية عام 1978 إلى 3.66 ولادة حية عام 1999، أي بمعدل انخفاض قدره ــ 3.8% سنوياً، وإلى أقل من 3.5 ولادة حية عام 2000، وإلى

أقل من 2.5 مولوداً عند المرأة الحاصلة على الشهادة الثانوية، كما انخفضت الخصوبة الزواجية أيضاً بمعدل انخفاض قدره -2.4% سنوياً بدءاً من عام 1978، وارتفع متوسط سن الزواج الأول بين الذكور إلى 28.5 سنة عام 2001 وبين الإناث إلى 26.6 سنة للعام نفسه. (الاستراتيجية الوطنية للسكان، 2006 ,11 – 17).

وفي التركيب العمري للسكان انخفضت نسبة الأفراد دون 15 سنة من 49.3% عام 1970 إلى 40.5% عام 2000، وإلى ما دون ذلك في الأعوام التي تلت، في حين ارتفعت نسبة الأفراد ضمن القوة البشرية من 46.6% عام 1970 إلى 65.4% عام 2000، وبقيت نسبة المسنين لهذه المدة على ما هي عليه. (حُسِبَتِ الأرقام من المجموعات الإحصائية السورية لأعوام مختلفة).

ذلك كلّه يؤكد أن مرحلة النمو الانفجاري للسكان هي مرحلة انتقالية مرت بها الدول المتقدمة وتمر بها حالياً غالبية البلدان النامية ومنها سورية التي تشير فيها المؤشرات إلى أنها على أعتاب الدخول في مرحلة التوازن الإيجابي كما سبق.

إن مرحلة النمو الانفجاري التي بدأت في البلدان النامية ومن بينها سورية مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، قد تميّزت بأنها كانت سابقة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان بعكس الدول الأوربية؛ ولذلك ونظراً إلى عدم كفاية التغيّرات الاقتصادية المطلوبة لتطوير قوى الإنتاج وزيادة حجم الدخول وخلق فرص كافية للتوظيف ساد الرأي بأن المشكلة تنحصر في الزيادة السكانية دون النظر بالأهمية نفسها إلى عمليات الاستنزاف والتبديد الحاصلة في موارد هذه البلدان وفائضها الاقتصادي وإلى الاستخدام والاستثمار الأمثل لها.

ولبيان مدى صحة منهجيتنا في التحليل وعدم صواب الاعتقاد بأن النمو السكاني المرتفع والناتج (بحسب الرأي السائد) عن غياب الوعي بالمنعكسات السلبية للإنجاب المتعدد أو ضعفه على الأسرة والمجتمع، أو غياب النظرة المتبصرة بمستقبل الأولاد،

أو انخفاض الوعي بكيفية استخدام وسائل تنظيم الأسرة، أو عدم توافر هذه الوسائل، هو السبب في بقاء هذه المشكلة، فقد طُرِحَتْ هذه التساؤلات للإجابة عنها في القسم الميداني من الدراسة.

ثالثاً : نتائج الدراسة الميدانية:

تماشياً مع منهجية التحليل التي استُنِدَ إليها في القسم النظري من البحث فقد صُمِّمَ استبيان لاستطلاع آراء عينة من الشباب عن القضايا الأساسية المتعلقة بالمسألة السكانية التي دارت حولها تساؤلات الدراسة. ومع إدراكنا بأن الحديث عن الشباب أو البحث في أي من قضاياهم سيكون مجانباً للصواب إذا لم يأخذ في الحسبان المتغيّرات العديدة التي تجعل منهم فئة متنوعة السمات والخصائص، إلا أن البحث في تلك المتغيّرات كلّها أمر خارج حدود إمكاناتنا؛ ولذلك فقد ركزنا في هذا البحث على بعض المتغيّرات ذات العلاقة بالمسألة السكانية واعتمدنا على عينة مؤلفة من ثلاثمئة طالب وطالبة جامعيين اختيروا بشكل عشوائي من طلاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق. وبعد جمع البيانات وتفريغها وتبويبها وتحليلها كانت النتائج الآتية:

1 ــ في الجواب عن السؤال المتعلق بتحديد أسباب الأزمات والمشكلات التي يعاني منها السكان حصلنا على البيانات المدرجة في الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

يبيّن رأي أفراد العينة في سبب المشكلات التي يعاني منها السكان

السبب	النسبة المئوية
الزيادة السكانية	12
الهدر وتبديد الفائض الاقتصادي	45
سوء التخطيط الاقتصادي	23
قلة الموارد والإمكانيات	10
أخرى تذكر	10

من البيانات السابقة نلاحظ أن السبب الأساسي بحسب رأي الشباب يعود بالدرجة الأولى إلى الهدر وتبديد الفائض الاقتصادي فضلاً عن سوء التخطيط الاقتصادي إذْ احتلت نسبة من أجابوا بذلك المرتبة الأولى وكانت نسبتهم 68%، في حين لم تشكل نسبة من أرجعوا ذلك إلى الزيادة السكانية وقلة الموارد معاً أكثر من 20%. وهذا يؤكد منهج التحليل النظري في هذا البحث والقائل: إنَّ الزيادة السكانية لا تشكل العامل الحاسم في المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

2 ــ في السؤال عن مدى اعتقاد الشاب بوجود منعكسات سلبية للتزايد السكاني أجاب 87% أنهم يدركون ذلك لكنه ليس العامل الذي تنحصر فيه أسباب المشكلات المعيشة. وعند السؤال عن أهمية دور الأفراد والأسر في التخفيف من حدة المشكلات أجاب 84% أن تخفيض عدد الولادات في الأسرة يسهم في ذلك لكنه لا يحله كلياً.

2 ــ عن رأي الشباب في كثرة الأولاد بالأسرة حصلنا على البيانات الآتية:

جدول رقم (2)

يبيّن رأي أفراد العينة في كثرة الأولاد بالأسرة

المتغيّر	النسبة المئوية
ضمان للأبوين عند الكبر	15
عزوة للأسرة	-
مساعدة الأب في النفقات	-
عبء على الأبوين	85

من البيانات السابقة نلاحظ أن الغالبية الساحقة أفادوا بأن كثرة الإنجاب هي عبء على الوالدين ولا فائدة مباشرة يمكن أن تحققها كثرة الولادات في الأسرة؛ وهذا يعني وعي الشباب المتعلم بمساوئ الإنجاب المتعدد وعدم الحاجة إليه اليوم.

3 ــ لدى السؤال عن الرأي بالعدد الأمثل للأولاد في الأسرة أجاب 74% من أفراد العينة أن طفلين اثنين هو ما يمثل العدد الأمثل، في حين أجاب 23% أن هذا العدد

يجب أن يكون من 3–4 أطفال ولم يذكر سوى 3% ضرورة إنجاب أكثر من أربعة أطفال. وعند سؤال الذين اختاروا العدد اثنين عن سبب تفضيلهم ذلك كانت البيانات الآتية:

جدول رقم (3)

سبب تفضيل وجود طفلين في الأسرة فقط

السبب	التكرار	%
إمكانية تأمين متطلباتهم	148	66.66
دليل على التحضر	36	16.21
أفضل لصحة الأم	32	14.41
أكثر راحة للوالدين	6	2.72
المجموع	222	100

وهنا نلاحظ أن العامل الأكثر فاعلية في تفضيل الشباب لطفلين في الأسرة يعود لتلك النظرة المتبصرة بمستقبل هؤلاء الأطفال ومدى الإمكانية في تأمين مستوى معيشي لائق لهم والوفاء باحتياجاتهم ومتطلباتهم وقد أجاب الثلثان أن هذا هو السبب في إنجاب طفلين فقط.

4 ــ في الجواب عن السؤال المتعلق برأي الشباب عن السن الأمثل والأنسب للزواج بالنسبة إلى الذكور والإناث لم يوافق أي منهم على زواج الفتى أو الفتاة قبل سن العشرين سنة، في حين أجاب أكثر من 80% منهم أن سن الزواج المناسب للفتى هو ما بعد سن الخامسة والعشرين، أمَّا بالنسبة إلى الفتاة فقد أجاب 42% أن السن المناسب لزواجها هو بعد هذا العمر أيضاً؛ وذلك كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

جدول رقم (4)

يبيّن رأي الشباب في السن المناسب للزواج

سن الزواج المناسب	للفتى	للفتاة	المجموع
أقل من 20 سنة	ــ	ــ	ــ
20 – 25 سنة	%19	%58	%38.5
25 سنة فأكثر	%81	%42	%61.5
المجموع	100	100	100

وعند السؤال عن السبب في أن السن المناسب للزواج هو بعد سن الخامسة والعشرين أجاب 64% أنه يعود إلى عدم المقدرة على تأمين متطلبات الزواج قبل هذا السن.

5 ــ في الجواب عن السؤال المتعلق بمدى معرفة الشاب بوسائل تنظيم الأسرة كانت البيانات المدرجة في الجدول الآتي:

جدول رقم (5)

يبيّن مدى معرفة الشباب بوسائل تنظيم الأسرة

نوع الوسيلة	أعرف قليلاً	أعرف جيداً	لا أعرف
حبوب	ــ	100	-
لولب	ــ	100	ــ
حقنة	12	88	ــ
العزل	15	85	ــ
العازل الواقي	ــ	100	ــ
التعقيم	ــ	100	ــ
إطالة مدة الرضاعة	ــ	100	ــ
مدة الأمان	10	90	ــ
الغرس (نوربلانت)	15	10	75

من البيانات السابقة نلاحظ أن لدى الشباب معرفة جيدة بوسائل تنظيم الأسرة ولاسيَّما الوسائل الأكثر انتشاراً واستخداماً (الحبوب، اللولب، العازل الواقي وإطالة مدة الرضاعة)؛ وهذا يعني أن المسألة ليست في معرفة الشباب بوسائل تنظيم الأسرة أو استخدامها خاصة، وأنه لدى السؤال عن إمكانية وضرورة استخدامها وافق أكثر من 95% على أهمية استخدامها وضرورته وإمكانيته؛ وأن ذلك لا يتعارض مع التعاليم الدينية إلا ما يخص الإجهاض والتعقيم.

6 ــ أعطى 55% من أفراد العينة الترتيب الأول لقضية العمل عندما طلب منهم ترتيب بعض القضايا التي نظرت فيها الدراسة بحسب الأهمية، تلتها قضية السكن والخوف من المستقبل. وقد تأكد ذلك عند السؤال عن احتمال الحصول على فرصة

عمل بعد التخرج إذْ أجابت الغالبية العظمى (76%) بأن الاحتمال ضعيف في ذلك، وخاصة إذا كان العمل وفق الاختصاص.

7 ــ عن الخيارات المتاحة أمام الشباب لضمان فرص المستقبل فقد أجاب 49% من أفراد العينة بعدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل وأبدوا نزوعهم ورغبتهم في السفر لضمان فرص المستقبل.

ــ يمكن الاستنتاج مما ورد سابقاً أن المسألة لا تكمن في عدم وعي الشباب أو عدم فهمهم لطبيعة الوضع السكاني في سورية إذْ عكست البيانات السابقة كلّها مستوى جيداً لهذا، بل إن القضية غالباً ما تتمثل في عوامل أخرى هي ما تم الحديث عنها في القسم النظري لهذا البحث.

بقي أن نقول أخيراً: إنَّه مع إدراكنا بأن العينة التي اعتُمِدَ عليها في هذا البحث لا تمثل فئة الشباب بمتغيّراتها كلّها لكن إجراء بحث من هذا النوع على عينة من المتعلمين يأتي ليوضح ويؤكد أن المسألة السكانية هي في صميم وعي المتعلمين، ومن ثمَّ فإن حلها سيبقى مرتبطاً بمدى إمكانية مواجهة تحديات التعليم بالدرجة الأولى.

المصادر والمراجع

1: اتحاد شبيبة الثورة، التقرير السنوي الثاني حول واقع الشباب واتجاهاتهم نحو قضاياهم الأساسية، دمشق، 2006.

2: أنتونوف. أ. إ، ولادات الأسرة: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، موسكو، 1986.

3: تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية للعام 2005.

4: زكريا. خضر، إشكالية التنمية: بحث في الاحتمالات والحلول، بحث مقدم في الأسبوع الثقافي الثالث، جامعة دمشق، 1998.

5: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 1984، 2001، 2004.

6: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، الاستراتيجية الوطنية للسكان، 2006.

7: الهيئة السورية لشؤون الأسرة ، حالة سكان سورية – التقرير الوطني الأول 2008 .

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/10/9